مناهج البحث اللغوي

بحث في علم اللغة

إعداد أ/ شادية بيومي حامد
قسم الدعوة وأصول الدين
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا
shadia@mediu.ws

خلاصة—هذا البحث يبحث في الأساس الأول في مناهج البحث اللغوي.

الكلمات المفتاحية: منهج البحث اللغوي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن.

I. *المقدمة*

يعتمد هذا المنهج على وصف اللغة وفحص ظواهرها ومظاهرها كما هي مستعملة في مكان معين، وزمان محدد؛ فيصف أصوات اللغة مثلًا أو تراكيبَها كما هي، لا كما يجب أن تكون، ولذا ابتعد عن تفسير الظواهر اللغوية المخت لفة؛ لأن من شروط البحث العلمي تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها.

II. موضوع المقالة

يعتمد هذا المنهج على وصف اللغة وفحص ظواهرها ومظاهرها كما هي مستعملة في مكان معين، وزمان محدد؛ فيصف أصوات اللغة مثلًا أو تراكيبَها كما هي، لا كما يجب أن تكون.

ولذا ابتعد عن تفسير ا لظواهر اللغوية المختلفة؛ لأن من شروط البحث العلمي تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها.

وهذا المنهج فَقَدَ أهميتَه؛ لأنه ابتعد عن تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها، فمثلًا يصف لنا صوت الرجل بالخشونة والعمق، وصوت المرأة بالنعومة.

ولا يقدم لنا تفسيرًا لذلك ولا تعليلًا من حيث العلاقة بين ذلك وبين عدد اهتزازات الوترين الصوتيين وغِلظهما.

ولا يقدم لنا تفسيرًا لماذا يكون مضارع "قال": "يقول"، ومصدره "قَوْل"، في حين أن مضارع "باع": "يبيع" ومصدره "بيع"؛ مع أن "قال" و"باع" على وزنٍ واحدٍ؛ لا يقدم لنا تفسيرًا عن هذا؛ لأنه لا ينظر إلى البنية التحتية ؛ "قال" أصله "قول"، و"باع" أصله "بيع".

أما المنهج المعياري عندما ينظر إلى مثل هذه الأمثلة فيقول : "باع" أصله "بَيَعَ"، على وزن "فَعَل"، و"قال" أصله "قَوَلَ" على وزن "فَعَلَ"؛ فيقدم التفسير لماذا ؟ لأنه وقف على البنية التحتية ويفسر لنا من خلال هذه البنية التحتية.

أيضًا في الفعل المضعف نحو : "مدَّ" و"شدَّ" و"ودَّ" و"حبَّ" لا يقدم لنا تفسيرًا ولا تعليلًا.

أما المنهج المعياري فنجد أنه يقول مثلًا في الفعل المضعف "مدَّ": إن أصله "مَدَدَ" "فَعَلَ"، و"شدَّ" أصله "شَدَدَ"، و"ودَّ" أصله "وَدِدَ" "فَعِلَ"، و"حبَّ" أصله "حَبُبَ"؛ فينظر إلى البنية التحتية.

أيضًا المنهج الوصفي لا يقدم لنا تفسيرًا في صيغة "افتعل" في مثل: "اصطبر" وأن أصلها "اصتبر"، يعني: أصل الطاء تاء؛ فـ"اصطبر" يعني "افتعل"؛ فطبقًا عندنا الصاد من أصوات التفخيم مثل الضاد والطاء والظاء، وأص وات الإطباق هي أعلى درجات التفخيم. أما المنهج المعياري فيقول: أصل ميزان: مِوْزَان؛ الواو وقعت ساكنة بعد كسرة؛ فقلبت الواو ياءً.

فلا يعترف المنهج الوصفي بالبنية التحتية، يعني لا يقول بأن "ميزان" أصلها "موزان"؛ لأن البنية التحتية أصلها من "وَزَنَ"؛ "مِفْعَال": "موزان".

أي أن المنهج الوصفي لا يصدر أحكامًا على الظواهر اللغوية من حيث الصحة والخطأ. وإنما يصف اللغة كما هي، يعني اللغة المُتَكَلَّمة كما هي، لا كما يجب أن تكون، بخلاف المنهج المعياري يصف اللغة باعتبار ما يجب أن تكون عليه لا ما هي كائنة.

يعتمد هذا المنهج على المقارنة والموازنة للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فهناك طائفة من اللغات تنتمي إلى مجموعة لغويةٍ واحدةٍ، أو عائلةٍ لغويةٍ واحدة.

وعندما نقارن أو نوازن بين ظاهرة الإبدال في اللغة العبرية واللغة العربية، أو بين ظاهرة الإبدال أو بين ظاهرة القلب، أو بين ظاهرة الإمالة في اللغة العربية واللغة العبرية في مجموعة من اللغات من أصل واحد ، مثلًا الفصيلة السامية منها اللغة العربية واللغة العبرية؛ فهذا المنهج هو منهج المقارنة والموازنة؛ يوازن ويقارن بين الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية؛ لأن مستويات اللغة أربع ة مستويات: مستوى صوتي، ومستوى صرفي، ومستوى نحوي، ومستوى دلالي.

فعندما نقارن بين ظاهرة صرفية ، أو ظاهرة نحوية ، أو ظاهرة دلالية ؛ نستخلص القوانين التي تحكم هذه اللغة، نقول مثلًا : فإنه في هذه المجموعة من لغات المجموعة السامية، يحدث تبادل بين الأصوات ، مثلًا: السين والشين، السين في العربية تكون شينًا في العبرية؛ مثل: "سلام": "شلوم"، "ثلاثة": "شلوش"؛ إذًا يوجد حروف أو أصوات تنقلب أو تبدل إلى حروف أخرى في نفس المجموعة؛ نصل إلى قوانين هذه الظواهر اللغوية.

وقد نشأ المنهج المقارن مع بداية القرن التاسع عشر ؛ ولهذا المنهج أهمية بالنسبة لِعَالِم اللغة في كل الميادين اللغوية، في الأصوات ، في الصرف، في النحو، في الدلالة، منهج مقارنة وموازنة بين هذه الظو اهر اللغوية ، إلا أننا نجد في هذا المنهج بعض العيوب: أنه يؤدي إلى نتائج غير سليمة في بعض الأحيان؛ وسبب هذه النتائج -التي قد تكون غير سليمة - لا يرجع إلى المنهج ذاته ، وإنما يرجع إلى عدم الاستقراء الكامل، والعَجَلة في الحكم على الظواهر اللغوية؛ إذًا المنهج لا عيب فيه، ولكنّ العيب في الباحث الذي لا يستخدم الاستقراء الكامل ويتعجلُ في الحكم على الظواهر اللغوية.

المراجع والمصادر

١. ماريو باي، أسس علم اللغة ، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣م.
٢. أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م.
٣. إبراهيم أبو سكين، اللهجات العربية والقراءات القرآنية ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، الزقازيق، ٢٠٠٦م.
٤. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧ م.
٥. ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، بيروت، دار القلم، ١٩٨٠م.

٦. صبحي الصالح، بيروت ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.
٧. إبراهيم أبو سكين، علم الدلالة، الزقازيق، دار الزهراء للطباعة، ٢٠٠٣م.
٨. إبراهيم أبو سكين، علم الصوتيات، وتجويد آيات الله البينات، كلية اللغة العربية، الزقازيق، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠م.
٩. كمال بشر، القاهرة، علم اللغة الاجتماعي ، دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٧م.
١٠. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، جامعة الملك سعود، عماد شئون المكتبات، ١٩٩١م.
١١. إبراهيم أبو سكين، علم اللغة، الزقازيق، دار الزهراء للطباعة، ١٩٩٧م.
١٢. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، ١٩٧٢ م .
١٣. أحمد علم الدين الجندي، عن التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية ج ٤٠، نوفمبر ١٩٧٧م.
١٤. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
١٥. رمضان عبد التواب ، في أصول اللغة ، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية ج ٤٠، نوفمبر ١٩٧٧م.
١٦. إبراهيم أبو سكين، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، دار الفاروق الحديثة للطبع والنشر، ١٩٩٦م.